انه لا ينافي كونه تعالى يفعل بالاسباب مع غناه عنها قال واريد به انه لا يصح
ان يفعل الحق تعالى بتوسط الاسباب اصلا ولا لمقتضى الحكمة مع غناه عنها
وهو قول لا يقوم عليه دليل تام انتهى وهذه العبارة هكذا يقولون بموجبها
الا انهم يريد انه يفعل بتوسط العبد بمعنى انه يخلق في العبد الجزم والقصد والقدرة
المصرفة للفعل ثم يخلق الله الفعل وهذا القول قرروا اليه لتحقق سلامته الخ اقول
حاصل القول بانهم يقولون بموجبها انهم يأولون هذا الكلام المما يوافق
مذهبهم ولا نزاع في ذلك انما الكلام في صحة التاويل وبعد العلم بان الادلة
القطعية دلت على ان للعبد قدرة مؤثرة باذن الله مستقلا لا يصح هذا التاويل
كليا وصاحب هذه العبارة يقول بالتاثير بالاذن فليس هذا منهم قولا بموجبها
وانما هو تاويل لها لمذهبهم تاويلا فاسدا اذا اراد به الكلية لكونه تاويلا
مصادما للنصوص القطعية والاجماع وان اراد وا الجزئية فهو ما ذكرناه
من انه تعالى قد يفعل عند الاسباب لا بها اذا اقتضى بمقتضى الحكمة وقد يفعل
بها لحكمة مع الغنى عنها واما ان هذا القول قرروا اليه لتحقق سلامته فقد تبين
انه لا تحقق لسلامته لكونه مخالفا لمقتضى الحكمة الثابتة مراعاة بالاجماع
ومخالفا للنصوص القطعية الدالة على التاثير بالاذن ولا يلزم مما ذكرناه
الاشتراك في لفظ القدرة بل القدرة صفة توثر وفق الارادة اذا شاء الله
لا مطلقا فاذا شاء الله تاثيرها وفق ارادة العبد فعل بها وان لم يشا تاثيرها
وفق ارادة العبد لم يفعل بها فالقدرة حقيقة واحدة لها حالتان التاثير
بالاذن وعدمه لعدم الاذن لا ان لها معنيين قوله وقد دل قوله تعالى
خالق كل شيء هل من خالق غير الله على انفراده تعالى بالخلق ولا مرية
في اضافة حقيقة في جانبه تعالى كما لا مرية في ان الخالق في الذهن لا يستقل
بفعله مجاز وكذلك القادر الا ان نسبة القدرة للعبد وارد كتابا وسنة
بخلاف الخلق بمعنى الايجاد فغير وارد فوجب ان يكون الفعل والقدرة لله تعالى
حيث اطلقت وللعبد التسبب في القصد والخلق والتاثير غير وارد اقول
لا نزاع في انفراد الحق تعالى بالخلق ولا في ان اضافته حقيقة في جانبه لان
الخلق هو الايجاد بالاستقلال والله تعالى يفعل ما يشاء بلا قيد واما العبد

فلا يفعل

فلا يفعل ما يشاء ما يشاء الله الا اذا شاء الله فهو كاسب بالاذن الخالق فلا يصح
اطلاق الخالق عليه حقيقة بخلاف القادر لما مر ان القدرة صفة توثر وفق
الارادة اذا شاء الله والقدرة بهذا المعنى في العبد شرط التكليف فالعبد قادر
بالقدرة بهذا المعنى وفاعل بها عند مشيته اذا شاء الله فلا يصح نفيها
عنه كليا وقد مر ان العبد لا يتاتى ان يكون له تسبب اختياري بعد القول بنفي
التاثير اصلا كليا وان التاثير قد دلت عليه اية الاثار النازما بيتن اذ الاثار
الا بالتاثير بالضرورة قوله فان قيل سلمنا عموم الاطلاق لفظا ولكنا نطلق ان للعبد
فعلا بمعنى لا يكون فيه مستقلا بخلقه وحيث لم يستقل لم يجز خالقا فلم يكن
مشاركا للبارئ تعالى فيما انفرد به قلنا انما يدعو الى هذا عدم وجود التاويل
الاخر المسلم السالم من المشاركة في شيء الخ اقول قد تبين عدم صحة التاويل
لمصادمته النصوص القطعية ومقتضى الاجماع وانه لا مشاركة للحق تعالى في الايجاد
اصلا لان العبد لا يفعل الا بالله وفعله بالله هو فعل الله به فلا خالق الا الله وحده
لا شريك له بواسطة ان شاء وبغير واسطة ان شاء والمنازعة في الكبرياء والعظمة
ادعاؤها لنفسه مزدوز الله والقايل بان العبد قادر بالله فاعل بقدرته
اذا شاء الله لا منازعة عنده ولا ادعاء منه لشيء من صفات الكمالات لنفسه
مزدوز الله وانما يقال ما قال الله ما شاء الله لا قوة الا بالله المستلزم لقوله تعالى
ان القوة لله جميعا وفعله بهذه القوة الذي هيا له اذا شاء الله لا مطلقا وهو
بعينه فعل الله به فاين المنازعة والمشاركة بل هو ابلغ في التوحيد لتضمنه
توحيد الصفات والافعال بخلاف المشهور فليس فيه الا توحيد الافعال وبالله
التوفيق قوله وليس للعبد حظ في التخلق باسمه تعالى الخالق والبارئ الخ اقول
قال صاحب التخلق الكامل والكشف الصحيح الوارث المحمدي الشيخ محي الدين
نفع الله به في شرحه للاسماء الحسنى في اسم الخالق التخلق افتقار اليه
في الاصالة في التقدير وافتقار اليه ايضا في الهوية على ايجاد ما كلفته من
الاعمال ثم قال التخلق بعد شوال ما ذكرناه في التخلق يعلمه الله العلم بتقدير
الاشياء في نفسه فيخترعها في نفسه احسن اختراع على ابدع نظام ثم يظهرها بما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)